القوات الحكومية السورية تقتل أكثر من ١٢٠٠ مواطن خلال أسبوعين في شهر رمضان المبارك

شهر رمضان هو من الأشهر ذات الخصوصية الشديدة لدى المسلمين في أنحاء العالم، و قد ظهرت دعوات من جهات عدة من بينها المعارضة السياسية السورية لعرض هدنة على القوات الحكومية لكنها قوبلت بالرفض من قبل القوات الحكومية..

أعداد القتلى من المدنيين ومن المعارضة المسلحة خلال ١٥ يوماً من رمضان.

مقدمة التقرير:

شهر رمضان هو من الأشهر ذات الخصوصية الشديدة لدى المسلمين في أنحاء العالم، و قد ظهرت دعوات من جهات عده من بينها المعارضة السياسية السورية لعرض هدنة على القوات الحكومية لكنها قوبلت بالرفض من قبل القوات الحكومية.

التقرير:

لم تُقِم القوات الحكومية أية حرمة للشهر الفضيل، فقد وثقنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال أسبوعين من شهر رمضان مقتل ١٢٦٢ مواطناً يتوزعون إلى:

٨٤٧ مواطناً مدنياً، بينهم ١٠٧ أطفال، و١٠٠ امرأة (كل ساعة تقريباً تقتل القوات الحكومية طفلاً سورياً).

٤٤٢ من المعارضة المسلحة.

أي بمعدل ٩١ شخصاً في اليوم الواحد، بمعدل ٤ مواطنين سوريين تقتلهم القوات الحكومية كل ساعة.

إن سقوط هذا العدد الكبير من المدنيين وخاصة النساء والأطفال مؤشر قاطع على استمرار ممنهج في القتل والقصف.

لكن الدليل الأشد صرامة من كل ذلك هو الضحايا الذين قتلوا تحت التعذيب داخل أفرع المخابرات، حيث وصل عددهم إلى ١٠٠ مواطن، أي بمعدل ٧ أشخاص كل يوم، وهذا مؤشر قاطع على استمرار ممنهج لعمليات التعذيب.

حصيلة الأسبوع الأول مع كافة التفاصيل من صور وفيديوهات وأسماء

حصيلة الأسبوع الثاني مع كافة التفاصيل من صور وفيديوهات وأسماء

توزعت أعداد الشهداء في الأسبوع الثاني من رمضان بحسب المحافظات السورية كما يلي:

دمشق وريفها: ٤٢٦، حلب: ١٧٢، إدلب: ١٨٠، درعا: ١٦٩، حمص: ١٠١، حماة: ٧٠

دير الزور: ٢٧، الرقة: ٢٨، طرطوس: ١٥، الحسكة: ٢٠، القنيطرة: ١٣، اللاذقية: ٢

السويداء: ١، خارج سوريا: ٣٨.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ونحب أن نشير دائماً إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين على مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونشير إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها وخاصة في حالات المجازر، وتطويق البلدات والقرى، وقطع الاتصالات، التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر، مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات التي تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل. وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان إلى أن أكثر من ٩٠٪، من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».
٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث الموثقة تشكل أيضاً جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية. وقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة. وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية. وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.
وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال.
وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر عن أبناء الشعب السوري وخاصة عن أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس حقوق الإنسان:

١.مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.
٢.الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.
٣.تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.
٤.إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١.اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢.تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج، وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.